$A_{80/220}$  لأمم المتحدة

Distr.: General 22 July 2025 Arabic

Original: English



الدورة الثمانون

البند 16 (ج) من جدول الأعمال المؤقت \* المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلى

القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.



A/80/150 \*



# تقرير أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

#### موجز

يحلل هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملا بقرار الجمعية العامة 79/79، المؤشرات الأساسية للقدرة على تَحمُل الدين الخارجي في البلدان النامية في عام 2024، ويسلّط الضوء على الفوارق بين مختلف فئات البلدان والمناطق النامية. وبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا سيما أقل البلدان نموا، ينذر التدهور الكبير في القدرة على تحمّل الدين الخارجي بنتائج سلبية على صعيد التنمية، ولا سيما في ظلّ الاتجاهات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويُختتم التقرير بمناقشة النهج الكفيلة بتعزيز إدارة الدين في البلدان النامية ومبادرات الأمم المتحدة السياساتية وتوصياتها من أجل معالجة مأزق الديون في البلدان النامية.

25-11988 2/24

## أولا - مقدمة

1 - تواجه البلدان النامية في عام 2025 تحديات متضافرة لها صلة بالديون. ومع أن تزايد مواطن الضعف في القدرة على تحمل الدين قد برز في عام 2024 في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا والاقتصادات الأفريقية، فهذه المخاطر قد تتفاقم في مختلف أنحاء العالم النامي في عام 2025 لتعم حتى اقتصادات الأسواق الناشئة التي أبدت قدرة على الصمود خلال السنوات القليلة الماضية.

2 - وتتسبب التحولات السياساتية الكبرى والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتشديد شروط التمويل على الصعيد العالمي، وفرض ضغوط على المساعدة الإنمائية الرسمية. وتؤثر هذه التطورات حاليا في البلدان النامية عبر القنوات التجارية والمالية حيث تضعف قدرتها على كسب النقد الأجنبي وتوليد إيرادات للحكومة وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن مجمل خدمة الديون الخارجية المتوقع أن تسددها البلدان النامية المتوسطة والمنخفضة الدخل نقل بنسبة 17 في المائة في عام 2025 عما كانت عليه في عام 2024(1)، فهي تبلغ 923 بليون دولار وبالتالي لا نزال تمثل تحديا كبيرا لقدرتها على المداد وإعادة التمويل، في ظل تراجع القدرة على الدفع بالعملات الأجنبية والمحلية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وضغوط انخفاض قيمة العملات. ولا تنفك حصة إيرادات الحكومة وعائدات التصدير التي تستهلكها خدمة الدين، ترتفع في عدة فئات من البلدان النامية (انظر الفرعين ثانيا – ألف وباء أدناه).

5 - ويتسبب تدهور الوضع التجاري الناجم عن القرارات السياساتية الأخيرة التي اتخذتها الاقتصادات الكبرى في الحد من آفاق النمو الاقتصادي، وخفض التوقعات بنحو 0,5 نقطة مئوية لتصل إلى نسبة تتراوح بين 2,2(2) و 2,8 في المائة، وذلك منذ كانون الثاني/يناير 2025(3). ومن المتوقع أن يكون التباطؤ واسع النطاق في مختلف أنحاء العالم النامي، الأمر الذي يضعف إيرادات الحكومة، ويطلق العنان للضغوط التضخمية، وربما يعرقل أو يعكس مسار خفض أسعار الفائدة بغية الحد من ضغوط انخفاض قيمة العملات، ويرفع تكاليف الاقتراض المحلي. وعلاوة على ذلك، سيؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية والانخفاض المحتمل بنسبة 1,5 في المائة في التجارة العالمية للسلع في عام 2025(4) إلى تآكل إيرادات القطع الأجنبي، وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا غير متكافئ في أفقر الاقتصادات النامية وأصغرها حجما (5). ولا يزال الوقع على التضخم غير واضح، إذ يمكن لأسعار السلع المنخفضة والنمو الضعيف التخفيف من وطأة تلك الضغوط.

4 - وأسفر ارتفاع عائدات سندات خزينة الولايات المتحدة عن رفع تكلفة التمويل بالنسبة للبلدان النامية المنخرطة في أسواق رأس المال العالمية. وكانت اقتصادات الأسواق الجديدة في طليعة الاقتصادات المتضررة، إذ اتسع متوسط فوارق عائد السندات لديها بمقدار يزيد ثلاثة أضعاف ونصف عما هو عليه في

3/24 25-11988

\_\_\_\_\_

<sup>(1)</sup> حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بناء على بيانات البنك الدولي.

UNCTAD, Trade and development foresights 2025: Under pressure – uncertainty reshapes global (2) .economic prospects (UNCTAD/GDS/INF/2025/1)

<sup>(3)</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: منعطف حاسم وسط تحولات في السياسات (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل 2025)؛ والبنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية (واشنطن العاصمة، كانون الثاني/يناير 2025).

<sup>.</sup> World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics (April 2025) (4)

UNCTAD, Global Trade Update (April 2025): Escalating tariffs – the impact on small and vulnerable (5) .economies (UNCTAD/DITC/INF/2025/2)

اقتصادات الأسواق الناشئة (6). ولكنّ إصدار السندات السيادية الخارجية من قبل اقتصادات الأسواق الجديدة – التي تتأثر سلبا هي أيضا بالتطورات الراهنة – قد يتعرض للخطر إذا استمر تفاقم الظروف المالية. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، يمكن أن تصل تدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة إلى ما بين 1,6 و 1,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام 2025، بعد فترة اتسمت بضعف تدفقات الحافظات الاستثمارية إلى أسواق السندات بالعملة المحلية. وستكون البلدان التي ترتفع فيها احتياجات التمويل وكلفة الفوائد هي الأكثر تأثرا(7).

5 - ومن شأن الانكماش المتوقع حدوثه في عام 2025 بنسبة 20 في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية أن يحد من الاستثمار في أولويات التنمية (8) لدى الاقتصادات الأخرى الأشد فقرا والأكثر ضعفا التي تعتمد على التعاون الإنمائي الدولي، ويدفع بالمزيد من البلدان إلى الوقوع في حالة المديونية الحرجة. ووفقا للإطار المتعلق بالقدرة على تحمل الدين، المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واجه أكثر من نصف البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (35 من أصل 68 بلدا) مخاطر عالية من حيث الوقوع في حالة المديونية الحرجة، أو وقع ضحيتها فعلا في آذار /مارس 2025، وعدد تلك البلدان هو نفسه تقريبا الذي سُجّل خلال الأزمة في عام 2022 (37 بلدا) (9).

## ثانيا - الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمّل الدين الخارجي

6 - بلغت أرصدة الدين الخارجي للبلدان النامية ما قدره 11,7 تريليون دولار في عام 2024، مسجلة ارتفاعا عن مستواها في عام 2023 البالغ 11,4 تريليون دولار. ورغم استمرار ارتفاع قيمة الأرصدة، فقد تباطأ نموها بشكل ملحوظ منذ جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث سجلت متوسّط نمو سنوي معتدل بلغت نسبته 2,6 في المائة في عام 2024. وباستثناء الصين، التي استأثرت بنسبة 21,7 في المائة من إجمالي الدين الخارجي، بلغت القيمة في عام 2024 ما قدره 9,3 تريليونات دولار، أي بزيادة على المائة مقارنة بعام 2023، وهو ما يبقى دون مستوى النمو المسجّل قبل الجائحة.

7 - وبالنسبة إلى البلدان النامية باستثناء الصين، تراجعت قدرة القطاع العام على تحمل الدين الخارجي (نسبة الدين العام والدين المضمون حكوميا إلى الإيرادات الحكومية) فارتفعت إلى 8,4 في المائة في عام 2024 بعد أن كانت 7 في المائة في عام 2023. وكان التدهور في هذا المؤشر واسع الانتشار، ولكنه بلغ أشده في فئة البلدان المنخفضة الدخل (انظر الشكل الأول، (على اليمين)). ومع أن مؤشر القدرة على تحمل الدين الخارجي (إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات) تحمّان حيث هبط إلى 16,3 في المائة في عام 2024 بعد أن كان 17 في المائة في عام 2023 (انظر الشكل الأول، (على اليسار))، فقد كان التحسن مدفوعا في الغالب بأداء البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، التي مثلت خدمة الدين المرتفعة، في ظل انخفاض الخارجي لديها حوالي 50 في المائة من الإجمالي. ولا تزال تكلفة خدمة الدين المرتفعة، في ظل انخفاض

25-11988 4/24

<sup>(6)</sup> حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من منصة LSEG Eikon

<sup>(7)</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: تعزيز القدرة على الصمود أمام الأجواء الضبابية (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل 2025).

<sup>.</sup>UNCTAD, Aid at the crossroads: Trends in official development assistance (UNCTAD/OSG/TT/INF/2025/1) (8)

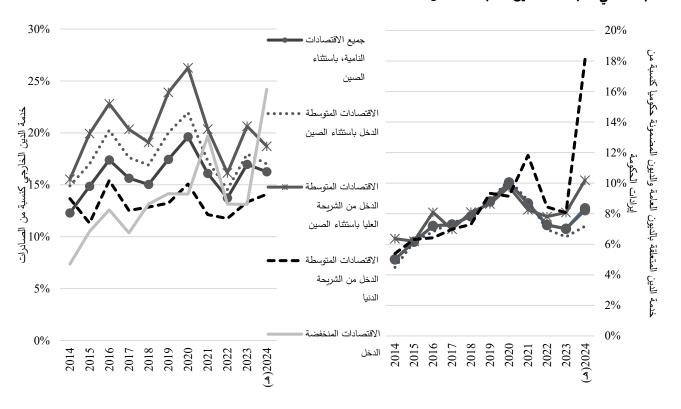
<sup>(9)</sup> في 31 آذار/مارس 2025. انظر https://imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf للاطّلاع على قائمة بتقييمات استدامة الدين للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستثماني للنمو والحد من الغفر.

أو ضعف الصادرات والإيرادات الحكومية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تتمبب في تقليص الاستثمارات في التنمية المستدامة.

## ثانيا - الاتجاهات الرئيسية للدين الخارجي حسب فئات الدخل

8 – بلغ إجمالي أرصدة الدين الخارجي للبلاان النامية المنخفضة الدخل ما قدره 240,5 بليون دولار في عام 2024، بزيادة قدرها 3,7 في المائة مقارنة بعام 2023. وتفاقمت نسبة إجمالي خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات، إذ ارتفعت إلى 24,2 في المائة في عام 2024 بعد أن كانت 13,1 في المائة في عام 2023، مع ارتفاع إجمالي خدمة الدين بنسبة 94 في المائة، في حين لم تتجاوز نسبة نمو الصادرات 5 في المائة. وقد كان التدهور أشد في نسبة خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا إلى الإيرادات الحكومية، إذ زادت بأكثر من الضبعف لتبلغ 18,1 في المائة في عام 2024، نتيجة ارتفاع تكلفة خدمة هذا الدين بنسبة 120 في المائة، بينما انخفضت إيرادات الحكومة بنسبة 2,3 في المائة. وقد أضر انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية (النفط والمعادن الأساسية والأغذية) وضعف النمو الاقتصادي بقدرة هذه البلدان على توليد عائدات من التصدير وإيرادات للحكومة من أجل خدمة ديونها (10). وفي الوقت نفسه، أدت المبالغ الضخمة المسددة من أصل الدين في عام 2024 (11) إلى ارتفاع في تكاليف خدمة الدين.

الشكل الأول الاتجاهات في نسب خدمة الدين حسب فئة الدخل، 2014-2024



<sup>(10)</sup> البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية (واشنطن العاصمة، كانون الثاني/يناير 2025).

<sup>(11)</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي.

9 - بلغ إجمالي أرصدة الدين الخارجي للبلدان النامية المتوسطة الدخل ما قدره 8,8 تريليونات دولار في عام 2024، أي بزيادة قدرها 2 في المائة. وعند استثناء الصين، تبلغ زيادة هذه الأرصدة ما نسبته 2,6 في المائة، فيصبح الإجمالي هو 6,3 تريليونات دولار، وتمثل حصة الديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا 45 في المائة منها. وبعد تدهور كبير في عام 2023، تحسّن إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات - باستثناء الصين - بشكل طفيف ليصل إلى 17 في المائة، نتيجة لزيادة قدرها 4,8 في المائة في الصادرات، بفضل تحسّن أداء التجارة العالمية في السلع المصنّعة والخدمات. وتدهورت نسبة خدمة الدين المتعلقة بالديون العامة والديون المضمونة حكوميا إلى إيرادات الحكومة لتصل إلى 8,2 في المائة في عام 2024 بعد أن كانت 7 في المائة في عام 2024، وذلك لأن خدمة الدين فاقت إيرادات الحكومة (24 في المائة مقارنة بنسبة 5 في المائة).

10 - ويرجع تدهور الملاءة الخارجية للقطاع العام في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في المقام الأول إلى موجة تسديد الديون التي واجهها العديد من تلك البلدان في عام 2024. وبالنسبة إلى هذه المجموعة، مثّلت الديون العامة والديون المضــمونة حكوميا ثلثي الديون الخارجية الطويلة الأجل. وزادت خدمة هذا الدين بنسبة 37 في المائة، مقارنة بنمو في إيرادات الحكومة بلغت نسبته 8 في المائة، فنجم عن ذلك تراجع في مؤشــر القدرة على تحمل ديون القطاع العام من 8,1 في المائة في عام 2023 إلى 10,2 في المائة في عام 2024، وهي أعلى نسبة تسجل منذ عام 2005. وتدهور مؤشر القدرة على تحمل الدين الخارجي للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 14 في المائة، من جزاء ارتفاع إجمالي خدمة الدين بنسبة 12 في المائة، أي ما يمثّل ضعف النسبة المؤية لنمو الصادرات.

11 - وعادة ما تنفق البلدان النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا باستثناء الصين نسبة أكبر من عائدات صادراتها على خدمة إجمالي ديونها مما تنفقه البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بسبب ارتفاع كل من حصة الدين القصير الأجل والدين الخاص غير المضمون في المجموع. ومع ذلك، فقد تحسّن مؤشّر الملاءة الخارجية ليبلغ 18,7 في المائة في عام 2024 بعد أن كانت نسبته 20,3 في المائة في عام 2023، نتيجة لانخفاض خدمة الدين بنسبة 6 في المائة وارتفاع الصادرات بنسبة 4 في المائة. واستفادت هذه الغئة أكثر من غيرها من تحسّن أداء التجارة العالمية في عام 2024. وعلاوة على ذلك، في عام 2024 كانت حصة الديون المستحقة لهذه البلدان أقل نسبيا مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وتدهورت كذلك نسبة الدين الخارجي العام والدين المضمون حكوميا إلى إيرادات الحكومة، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئات الأخرى. وارتفعت النسبة إلى 7,2 في المائة مقارنة بنسبة 6,5 في المائة مقارنة به 4 في المائة).

## باء - الاتجاهات الرئيسية للديون الخارجية: أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

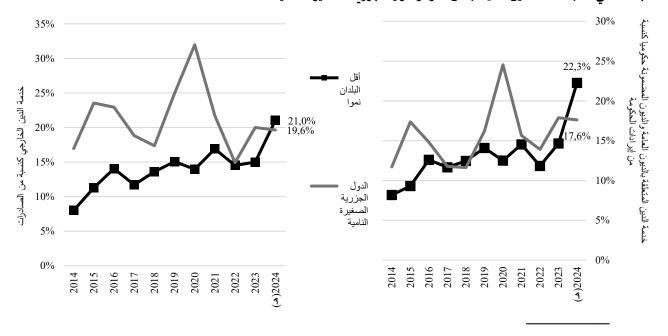
12 - تباطأ النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا إلى 4,1 في المائة في عام 2024 بعد أن كان يبلغ 4,6 في المائة في عام 2023. وكان للنزاعات والتوترات الجيوسياسية، لا سيما في أفريقيا، أثر سلبي، فحدّت من إيرادات الحكومة (12) التي ارتفعت بنسبة واحد في المائة فقط. وزاد من تفاقم هذا الوضع ارتفاع الدين العام الخارجي بنسبة 4,4 في المائة، وهي زيادة تتجاوز المتوسط، ليبلغ 611 بليون دولار في عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، زادت خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا بنسبة 53,6 في المائة بسبب الزيادة الكبيرة في تسديد الديون في عام 2024 وارتفاع تكاليف خدمة

25-11988 6/24

<sup>(12)</sup> الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2025 (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

الدين. ونتيجة لذلك، أنفقت هذه البلدان 22,3 في المائة من إيراداتها الحكومية على خدمة ديونها الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا في عام 2024، وهي أعلى نسبة بين مجموعات البلدان كافة (انظر الشكل الثاني، (على اليمين)). وارتفعت إيرادات التصدير بنسبة طفيفة (5 في المائة)، حيث قابل انخفاض أسعار العديد من السلع الأساسية الأثر الإيجابي لانتعاش السياحة الدولية. وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات لتصل إلى 2024.

الشكل الثاني المنافي الدين الأقل البلدان نموا والدول الجزربة الصغيرة النامية



(13) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2025 (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

#### جيم - المناطق النامية

14 - في عام 2024، شهدت جميع المناطق، باستثناء أوروبا ووسط آسيا، تدهورا في قدرتها على تحمل الدين الخارجي للقطاع العام وسط ارتفاع معدلات خدمة الدين وانخفاض أو ضعف الإيرادات الحكومية (انظر الشكل الثالث).

15 - ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع النمو الاقتصادي إلى 4 في المائة في عام 2024. ومع ذلك، أدّى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وانخفاض التمويل الخارجي، وتراجع المساعدات، وتضاؤل الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية إلى ضعف نمو الصادرات وإيرادات الحكومة حيث زادت الصادرات بنسبة 3,5 في المائة وإيرادات الحكومة بنسبة 3,5 في المائة (10 في المائة (10 في المائة (10 في المائة (10 في المائة الكبيرة المدفوعة ليصل الى 904,9 بلايين دولار في عام 2024. وأدى ارتفاع تكاليف الاقتراض والمبالغ الكبيرة المدفوعة لتسديد الديون إلى ارتفاع بنسبة 30 في المائة في إجمالي خدمة الدين الخارجي وزيادة بنسبة 37 في المائة الاتجاه الاعتماد المتزايد لاقتصادات الأسواق الجديدة في المنطقة على الديون الخاصة الباهظة التكلفة. ونتيجة لذلك، تدهور مؤشرا القدرة على تحمل الدين الخارجي والقدرة على تحمل الدين الخارجي للقطاع العام، فارتفعا إلى 17,6 في المائة على التوالي في عام 2024 بعد أن كانا يبلغان 17,3 في المائة على التوالي في عام 2024 بعد أن كانا يبلغان 17,3 في المائة على التوالي في عام 2024.

16 - وبلغ النمو الاقتصادي في جنوب آسايا 6 في المائة في عام 2024<sup>(15)</sup>. ومع ذلك، أسهم ارتفاع مجموع أرصدة الدين في عدة بلدان، بالاقتران بانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، في تعريض العديد من البلدان للصدمات المالية، ووقعت ثلاثة بلدان في المنطقة في حالة المديونية الحرجة (16). وارتفع إجمالي أرصدة الدين الخارجي بنسبة 5 في المائة ليبلغ 1 تريليون دولار في عام 2024، بعد أن كان 961 بليون دولار في عام 2023. ومع ذلك، ظلت نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات مستقرة عند 12,3 في المائة بسبب الفروقات الطفيفة بين معدلي النمو في إجمالي خدمة الدين الخارجي والصادرات. وتدهور مؤشّر القدرة على الغروقات الطفيفة بين المعالى العمالي خدمة الدين الخارجي والصادرات. وتدهور مؤشّر القدرة على عام 2023. وعلى الرغم من أن نمو إيرادات الحكومة كان جيدا، حيث ارتفعت بنسبة 9,6 في المائة، فقد واجهت اقتصادات الأسواق الجديدة في هذه المنطقة ارتفاعا كبيرا أيضا في معدل تسديد الديون في عام 2024، الأمر الذي إلى ارتفاع خدمة الدين المتعلقة بالديون العامة والديون المضمونة حكوميا بنسبة 49 في المائة.

17 - وسجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل نمو متواضعا بلغ 1,9 في المائة في عام 17 - وسجّلت منطقة الشرق الأوسط الأعلامية اتجاهات النمو المتباينة على المستوى القطري بين البلدان المتأثرة

25-11988 **8/24** 

\_\_\_

IMF, Regional Economic Outlook. Sub-Saharan Africa: Recovery Interrupted (Washington, D.C., (14)
.April 2025)

<sup>.</sup> World Bank, South Asia Development Update: Taxing Times (Washington, D.C., April 2025) (15)

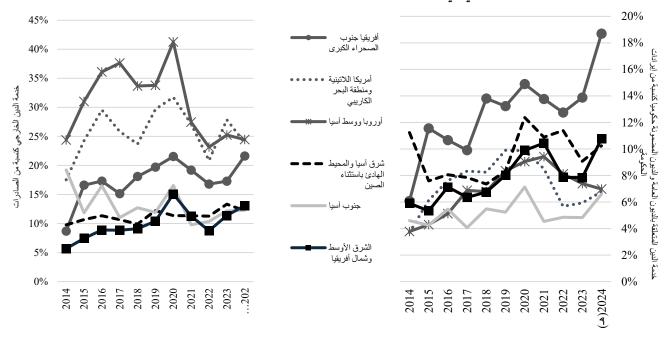
<sup>.</sup> World Bank, South Asia Development Update (16)

<sup>(17)</sup> البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل 2025).

بالنزاعات والبلدان المصدّرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط (18). وعلى الرغم من زيادة متواضعة سجّلت في إجمالي الدين الخارجي، شهدت المنطقة ارتفاعا حادا في نسبة خدمة الدين المتعلقة بالديون العامة والديون المضمونة حكوميا التي بلغت 35 في المائة بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض والدفعات الكبيرة لتسديد الدين. وتسبب مزيج من ارتفاع خدمة الدين وانخفاض في إيرادات الحكومة في ما نسبته 2 في المائة تقريبا، في تدهور القدرة على تحمل الدين الخارجي للقطاع العام إلى 10,8 في المائة في عام 2024، مقارنة بنسبة 7,8 في المائة في عام 2023. وتراجعت القدرة على تحمل الدين الخارجي هي أيضا إلى 13,1 في المائة بعد أن كانت 11,4 في المائة إذ ارتفع إجمالي خدمة الدين بنسبة 14,8 في المائة بينما انخفضت الصادرات بنسبة 0,7 في المائة.

18 – وتباطأ النمو الاقتصادي في شرق آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف إذ بلغ 5 في المائة في عام 2024<sup>(19)</sup>. وبلغت أرصدة الدين الخارجي المنطقة 4,7 تربليون دولار، حيث شكلت حصة الديون الطويلة الأجل ما نسبته 57,3 في المائة من ذلك المبلغ. وبقيت الديون الخاصة غير المضمونة تهيمن على الديون الطويلة الأجل، إذ بلغت حصتها 63,3 في المائة من مجموع تلك الديون. وباستثناء الصين (التي مثلث 51 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للمنطقة)، تحسنت القدرة على تحمل الديون الخارجية بشكل طفيف حيث انخفضت نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات إلى 16,3 في المائة في عام 2024. وفي المقابل، وبمواجهة ارتفاع تكاليف الاقتراض، زادت نسبة خدمة الدين المتعلقة بالديون العامة والديون المضمونة حكوميا إلى إيرادات الحكومة لتبلغ 10,2 في المائة بعد أن كانت 9,1 في المائة في الفترة نفسها، مدفوعة بزيادة نسبتها 18,2 في المائة في خدمة هذا الدين في ظل ضعف إيرادات الحكومة.

الشكل الثالث اتحمل الدين الخارجي في المناطق النامية



<sup>(18)</sup> صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد الإقليمي. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديد المسار عبر الغيوم (واشنطن العاصمة، أيار /مايو 2025).

<sup>.</sup> World Bank, East Asia and Pacific Economic Update: A Longer View (Washington, D.C., April 2025) (19)

19 - وتباطأ النمو الاقتصادي في أوروبا ووسط آسيا بشكل طفيف فبلغ 3,6 في المائة في عام 2024 (20)2024. وارتفع إجمالي أرصدة الدين الخارجي بنسبة 4 في المائة فبلغ 830 بليون دولار، وشكّلت الديون الطويلة الأجل 73 في المائة من الإجمالي. وارتفعت نسبة خدمة الدين المتعلقة بالديون العامة والديون المضمونة حكوميا بنسبة 8,3 في المائة، ولكن الإيرادات الحكومية ارتفعت بسرعة أكبر بما نسبته 14,6 في المائة. وشجّل تحسّن طفيف في مؤشر القدرة على تحمّل الدين الخارجي للقطاع العام إذ تراجع من 7,4 في المائة في عام 2024 إلى 7 في المائة في عام 2024. ومع أن نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات لا تزال الأعلى بين جميع المناطق، فقد انخفضيت إلى 24,5 في المائة في عام 2024 مدفوعة بارتفاع الصادرات بنسبة 2044 في المائة وعدم تغيّر تكاليف خدمة الدين.

20 – ونمت اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 2,4 في المائة في عام 2024(21). وبلغ إجمالي أرصدة الدين الخارجي 2,8 تريليون دولار، حيث شكّلت الديون الطويلة الأجل ما نسبته 80,7 في المائة من هذا المبلغ وهذه الحصة هي الأكبر بين سائر المناطق. وانخفض إجمالي خدمة الدين بنسبة 10 في المائة بينما زادت الصادرات بنسبة 4,3 في المائة، فأسفر ذلك عن تحسّن في القدرة على تحمل الدين الخارجي بنسبة 23,9 في المائة في عام 2024، التي لا تزال ثاني أعلى نسبة بين جميع المناطق. وعلى العكس من ذلك، تدهورت القدرة على تحمل الدين الخارجي للقطاع العام إلى 6,8 في المائة بعد أن كانت 5,9 في المائة في عام 2023، حيث تجاوزت الزيادات في خدمة الدين زيادة إيرادات الحكومة (17,6) في المائة مقابل 2,8 في المائة من بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض والمبالغ المدفوعة في تسديد أصل الدين.

## ثالثا - الاتجاهات الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية

21 - انخفض إجمالي صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية (22) بنسبة 11,2 في المائة في عام 2024 ليصل إلى 249,2 بليون دولار، منهيا بذلك أربع سنوات متتالية من النمو الذي بدأ عقب جائحة كوفيد –19 وتسارعت وتيرته بعد الحرب في أوكرانيا. ويعزى هذا الانكماش في المقام الأول إلى انخفاض الدعم الثنائي، بما في ذلك انخفاض المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا وتدني مستويات المساعدة الإنسانية، وتراجع تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة. وانخفضت كذلك المساهمات الأساسية المقدمة إلى الوكالات المتعددة الأطراف، وخاصة إلى الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي (23).

22 - وفي عام 2024، قدّم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبلغا قدره 209,7 بلايين دولار كمدفوعات لصافي المساعدة، وهو ما يشكل انخفاضا نسبته 3,3 في المائة مقارنة بعام 2023، وبمثّل 3,3 في المائة من دخل الأعضاء مجتمعا، أي أقل من نصف الهدف

25-11988 **10/24** 

World Bank, Europe and Central Asia Economic Update: Accelerating Growth through (20)

.Entrepreneurship, Technology Adoption, and Innovation (Washington, D.C., 2025)

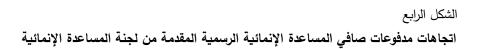
Inter-American Development Bank, Regional Opportunities Amid Global Shifts: 2025 Latin American (21)

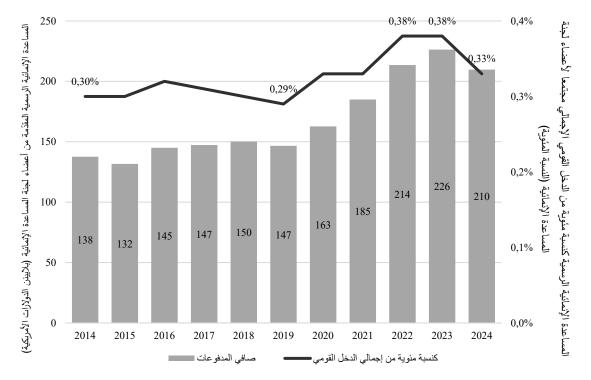
.and Caribbean Macroeconomic Report (Washington, D.C., 2025)

<sup>(22)</sup> صافي المدفوعات هو المبلغ الإجمالي مطروحا منه أي مبالغ مسددة لأصل القرض أو أي مبالغ مسترجعة من المنح خلال الفترة نفسها. الأرقام الصافية هي وحدها المتاحة بالنسبة لعام 2024.

<sup>.</sup>OECD, document DCD(2025)6 (23)

العالمي للمساعدة $^{(24)}$ . وبالمثل، بلغ إجمالي المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا 31,3 بليون دولار فقط في عام 2023، وهو ما يمثل 0,05 في المائة من الدخل مجتمعا $^{(25)}$ .





المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدفقات، حسب الجهة المقدّمة للخدمات وإجمالي الدخل القومي السنوي.

23 - وتتم التغيرات في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية عن تغيّر الأولويات العالمية والتحديات المستجدة (20). فقد زادت المساعدات المقدمة للبلدان المتقدمة النمو بنسبة 30,8 في المائة في عام 2023، مسجّلة أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 45,3 بليون دولار (15,7 في المائة من إجمالي المساعدة). وجاء ذلك في أعقاب زيادة الحصة المخصصة للبلدان المتقدمة النمو بما قدره أربعة أضعاف في عام 2022، مدفوعة في المقام الأول بالمساعدات المقدمة إلى أوكرانيا، في ظل تقلص الحصة المخصصة للبلدان النامية من 43,8 في المائة من الإجمالي إلى 58,9 في المائة. وبالرغم من زيادة إجمالي مدفوعات المساعدات المقدّمة (20) إلى البلدان النامية بنسبة 2,7 في المائة في عام 2023 حيث وصل إلى 167,5 بليون دولار، يظل هذا المبلغ أقل

<sup>(24)</sup> تدعو الغاية 2 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة البلدان المتقدمة النمو إلى تخصيص 0,7 في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على أن يُوجَّه ما بين 0,15 و 0,20 في المائة منها إلى أقل البلدان نموا على وجه التحديد.

<sup>(25)</sup> حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساعدة المقدمة إلى البلدان والمناطق.

<sup>(26)</sup> انظر E/2025/8.

<sup>(27)</sup> تشير الأرقام الواردة في الفقرات التالية من هذا الفرع أيضا إلى إجمالي المدفوعات المتاحة حتى عام 2023.

بنسبة 4,7 في المائة من مبلغ 175,7 بليون دولار الذي سجّل من هذه المدفوعات في عام 2021<sup>(82)</sup>. وجرى كذلك تخصيص جزء أكبر من المساعدة لجهات متلقية ولأهداف غير محددة، تشمل اللاجئين، وعملية مكافحة الأمراض المعدية، والمؤسسات البحثية، والتكاليف الإدارية.

24 - وارتفعت التدفقات إلى البلدان المنخفضة الدخل بنسبة 10,3 في المائة فبلغت 52,2 بليون دولار في عام 2023، مشكّلة 31,2 في المائة من الإجمالي. وانخفضت التدفقات إلى البلدان النامية المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بنسبة 1,5 في المائة فبلغت 73,7 بليون دولار (44 في المائة من الإجمالي). وفي الوقت نفسه، تلقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا مبلغا ثابتا قدره 25 بليون دولار (15,3 في المائة من الإجمالي). وهناك مبلغ قدره 90 بليون دولار تقريبا، أي ما نسبته 37,3 في المائة من الإجمالي، يتضمن مخصصات غير محددة، غير مصندة لبلد بعينه، وبالتالي لا يمكن إسنادها لفئات الدخل.

25 - وارتفع إجمالي المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2023، فبلغ 67,3 بليون دولار و 6,8 بلايين دولار على التوالي. وارتفعت حصة كلتا الفئتين خلال الجائحة، ثم تراجعت في عام 2022. وكان أكثر من نصف المساعدات التي تلقتها هاتان الفئتان في عام 2023 صادرا عن منظمات متعددة الأطراف. وتشكّل التخفيضات في التمويل الأساسي لهذه المؤسسات مخاطر كبيرة على أشد الاقتصادات ضعفا.

26 - وتكشف الأنماط الإقليمية للمساعدات الإجمالية (29) أن أوروبا تلقت 21,3 في المائة من إجمالي المساعدات المخصصة (45,3 بليون دولار) في عام 2023 مقارنة بما نسبته 4,2 في المائة في عام 2021. فأثر ذلك سلبا على التدفقات إلى أفريقيا وآسيا. وانخفضت حصة أفريقيا من الإجمالي، من مستواها المرتفع البالغ 46,2 في المائة في عام 2021 إلى 36,2 في المائة في عام 76,9 بليون دولار)، بعد أن دولار)، وانخفضت حصة آسيا إلى 34,5 في المائة من الإجمالي العالمي (73,3 بليون دولار)، بعد أن كانت 40 في المائة. وبالنسبة إلى الأمريكتين، كان الانخفاض أقل بروزا، حيث تقلصت الحصة من الإجمالي من 8,0 في المائة (14,2 بليون دولار) في عام 2021 إلى 6,7 في المائة (14,2 بليون دولار) في عام 2021. وحافظت أوقيانوسيا على مستوى مستقر من حيث المساعدات عند 3 بلايين دولار تقريبا، وهو ما يمثل 1,4 في المائة من الإجمالي.

27 - وفيما يتعلق بأدوات المساعدة، انخفضت القروض الميسّرة بنسبة 4,3 في المائة لتصل إلى 54 بليون دولار (32,3 في المائة من الإجمالي)، بينما زادت المنح بنسبة 7,5 في المائة لتصل إلى 113,2 بليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل 67,7 في المائة من الإجمالي<sup>(30)</sup> وهي نسبة أقل بقليل من المتوسط الذي بلغ 70 في المائة خلال العقد السابق للجائحة. وكان الانخفاض في حصة المنح أكثر بروزا في أقل البلدان نموا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبلغت هذه الحصة في المتوسط 80,2 في المائة في عام 2003. التوالي بين عامي 2009 و 2019، وانخفضت إلى 72 في المائة و 75 في المائة في عام 2023.

25-11988 **12/24** 

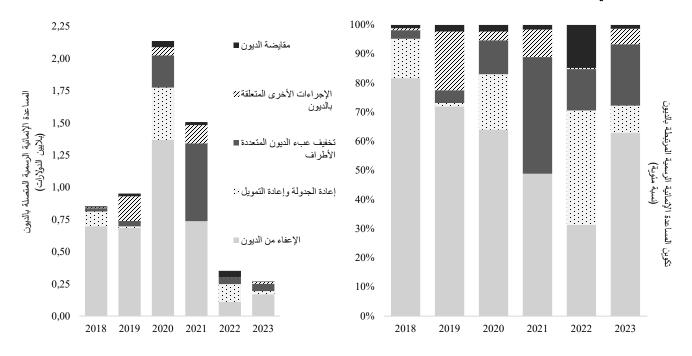
<sup>(28)</sup> حسابات الأمانة العامة للأونكتاد استنادا إلى نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي. واستُخدمت منهجية التدفق النقدي بدلا من منهجية مكافئ المنحة للحصول على بيانات متسقة للتحليل الطويل الأجل.

<sup>(29)</sup> تُصنَّف البلدان حسب المنطقة التي تقع فيها وحسب وضعها الإنمائي استنادا إلى "الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي (M49)".

<sup>(30)</sup> ظلت نسبة الاستثمارات في الأسهم ضئيلة (0,3 بليون دولار في عام 2023).

28 – وبلغت المساعدات المتعلقة بالديون ذروتها خلال جائحة كوفيد-19 بسبب مبادرات تخفيف عبء الديون، مثل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين. ومع ذلك، هبطت المساعدات المتعلقة بالديون إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق وهو 0,27 بليون دولار في عام 2023، على الرغم من تدهور القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية (انظر الفرع ثانيا). وانخفضت المساعدات المقدمة لغاية الإعفاء من الديون وإعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها وإعادة تمويلها انخفاضا كبيرا. أما الإجراءات المتعلقة بمبادلات الديون الثنائية لأغراض التنمية التي تقوم بها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية فقد كادت تختفي بالكامل.

الشكل الخامس المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالديون



المصدر: حسابات الأمانة العامة للأونكتاد، استنادا إلى نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

29 - وتمارِس التحديات الجيوسياسية ضغوطا على تدفقات المساعدات الرسمية. فقد أعلنت دول مانحة كبرى عن تخفيضات في المساعدات وإغلاق بعض البرامج المخصصة للبلدان النامية، الأمر الذي زاد من عدم استقرار تدفق المساعدات وانعدام اليقين بشأنها ولو أنها لا تزال مصدرا حيويا للتمويل، خاصة بالنسبة إلى البلدان الأشد فقرا التي قد يؤدي فقدانها لهذا الدعم إلى تخبطها أكثر فأكثر في أزمة الديون والتنمية.

## إبعا – تعزيز إدارة الديون: التقدم المحرز والتحديات ووجهات النظر

30 - أدّت التغيّرات في حجم الدين العام وهيكله وتعقيده في البلدان النامية إلى زيادة الحاجة إلى وجود قدرات مؤسسية وبشرية قوية في مجال إدارة الدين العام. والإدارة الفعالة للديون بالغة الأهمية من أجل الوفاء بالالتزامات الخاصة بالدين واتخاذ قرارات مالية مستنيرة. فهي تعزز الشفافية والاستدامة المالية والحوكمة الرشيدة.

31 - وحسّــن العديد من البلدان النامية قدرته على مراقبة حافظات الديون وتحليلها، حيث أحرز تقدما ملحوظا في تغطية الديون وتسجيل البيانات والإبلاغ. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل لا يزال متخلفا عن البلدان المرتفعة الدخل من حيث جودة البيانات، فتلك البلدان قد سرّعت من وتيرة التحسن في هذا المجال، فحدت من الفجوة في القدرات(31).

32 – وعلى الرغم من هذه المكاسب، ازدادت حافظات الديون المحلية والخارجية تعقيدا، وهذا تحد تزيد من حدته الأدوات والتكنولوجيات الآخذة في التطور. واستجابة لذلك، تحتاج مكاتب إدارة الديون إلى توسيع نطاق تغطية البيانات – لا سيما بالنسبة إلى الالتزامات غير التقليدية مثل التزامات المعاشات التقاعدية والالتزامات العرضية والديون الخاصة غير المضمونة – والتي إذا جرى تجاهلها قد تخفي المخاطر المالية وتضر بفعالية عملية صنع السياسات. وفي الوقت نفسه، لا بد من تطوير القدرات التقنية والمؤسسية بقدر أكبر من أجل زيادة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، ونمو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الاقتراض على المستوى دون الوطني، ودمج التمويل المناخي. وتحتاج البلدان إلى الاستثمار في القدرات المؤسسية من خلال تدريب الموظفين، وتنفيذ نظم متكاملة لإدارة الديون، ووضع استراتيجيات استشرافية للاقتراض.

33 – وأدّت المساعدة الفنية دورا رئيسيا في تعزيز القدرة على إدارة الديون. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اتسع نطاق الدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف – بما فيها الأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – استجابة للاحتياجات المتنامية للبلدان. والنسخة السابعة من برامجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي (7 DMFAS) التي أعلنها الأونكتاد في أوائل عام 2025، تستجيب لهذه الاحتياجات من خلال توسيع نطاق تغطية بيانات الديون، وتقديم وظائف إبلاغ محسّنة وتنفيذ تحديثات تقنية تسسهل التكامل مع نظم الإدارة المالية ونظم الإيداع الأخرى. وقد بدأ تنفيذها بالفعل في أولى البلدان التي تستخدمها. وتدعم المساعدة التقنية من هذا النوع تقييمات جوانب الضعف وتعزز القدرة على الرصد وتشجع على اعتماد أفضل الممارسات العالمية.

34 - وينبغي للمجتمع الدولي ضمان التمويل الكافي للإصلاحات الوطنية وتوفير المساعدة الفنية وبناء القدرات، بحيث يمكن إنشاء وتعهد قواعد بيانات ونظم إحصائية تتسم بالشمول والموثوقية فيما يتعلق بالديون، الأمر الذي يحسّن بالتالي الشفافية والمساءلة. وسيمكّن ذلك البلدان من تقييم قدرتها على تحمل الديون بفعالية أكبر وتحسين استراتيجياتها الخاصة بالديون وإدارة المخاطر.

## خامسا - مبادرات الأمم المتحدة السياساتية المتعلقة بتحديات الديون

35 – أُعلنت ثلاث مبادرات تقودها الأمم المتحدة للتصدي لتحديات الديون وسد الفجوة على صعيد تمويل التنمية والعمل المناخي، وهذه المبادرات هي، بحسب الترتيب الزمني: ميثاق المستقبل، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في أيلول/سابتمبر 2024؛ وفريق الخبراء المعني بالديون الذي عيّنه الأمين العام في كانون

25-11988 **14/24** 

UNCTAD, Debt Management and Financial Analysis System Programme: Annual report 2023 (31)
.(UNCTAD/GDS/DMFAS/2024/1)

https://unctad.org/dmfas/DMFAS7 : انظر (32)

الأول/ديسمبر 2024؛ والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي عُقد في إشبيلية، إسبانيا، في الفترة من 30 حزبران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025.

36 – ويتضمن ميثاق المستقبل أربعة التزامات (الإجراءات 49 إلى 52) تكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بالديون وتمويل التنمية. وقد كُلفت عدة كيانات ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنها الأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتفاعل مع الجهات المعنية ذات الصلة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات.

37 ويرمي الإجراء 49 من ميثاق المستقبل إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل لأهداف التتمية المستدامة بشروط أكثر يسرا من جميع المصادر، وإفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص بسبل عدة منها التجديد الكافي والمنتظم لموارد المؤسسسة الدولية للتنمية من قبل الجهات المانحة الحالية والجديدة، والزيادة الكبيرة للدعم المالي والساساتي والتقني من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويمثّل الإجراء 50 التزاما بتسريع إصلاح الهيكل المالي الدولي حتى تتمكن البلدان من الاقتراض المستدام لكي تستثمر في تنميتها الطويلة الأجل. وهو يدعو إلى استجابة معززة متعددة الأطراف لمعالجة عبء الدين غير المستدام ومواطن الضعف في البلدان النامية. ويرمي الإجراء 15 إلى تعزيز قدرة الهيكل المالي الدولي على توفير دعم أكثر فعالية وإنصافا للبلدان النامية أثناء الصدمات على المستوى النظمي، وجعل النظام المالي أكثر استقرارا بسبل عدة منها تشجيع إعادة التوجيه الطوعية لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية والنظر في التعجيل في إصدارها خلال الأزمات. ويدعو الإجراء 52 إلى إصلحات في الهيكل المالي الدولي لمعالجة تحديات تغير المناخ بسبل عدة منها دعوة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى توفير تمويل إضافي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودعوة المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات ذات المصلحة إلى تحسين تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ وإدارتها.

38 – وكُلّف فريق الخبراء المعني بالديون، الذي عينه الأمين العام في كانون الأول/ديســمبر 2024، بتحديد حلول ســياســاتية قابلة للتنفيذ لمســاعدة البلدان النامية على التحرر من مأزق الديون الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة. ونظرا للطابع الملح للقضايا المطروحة، يختلف هذا الفريق عن المبادرات السابقة للأمم المتحدة في مجال الديون من حيث تكوينه الفريد وتركيزه على الحلول العملية والأهداف الإنمائية الأشمل على حد سواء. وقد استطلع فريق الخبراء آراء جملة واسعة من أصحاب المصلحة وناقشها من خلال التفاعل المباشر والمحافل الأخرى. واضطلع الأونكتاد بدور الأمانة الفنية لفريق الخبراء، فيما قدمت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة المشورة وأتاحت الوصول إلى شبكاتها.

39 – ودعما لأنشطة فريق الخبراء المعني بالديون، وضعت أمانة الأونكتاد إطارا منطقيا حدّدت فيه أكثر من 130 نشاطا مرتبطا بنحو 50 خيارا سياساتيا لمعالجة مأزق الديون. ولإختيار الأولويات، أخذ الفريق في الاعتبار مدى جدواها السياسي، والسرعة الممكنة لتنفيذها، ونطاق أثرها المحتمل، والروابط الرئيسية فيما بين الخيارات السياسية.

40 – وأُصـــدر تقرير فريق الخبراء المعني بالديون في 27 حزيران/يونيه 2025، قبيل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وهو يتضمن 11 أولوية سياساتية تندرج ضمن ثلاث فئات هي: (أ) إصلاحات النظام المتعدد الأطراف؛ (ب) والسـياسـات والاسـتراتيجيات التي تتوقف على التعاون بين البلدان النامية؛

(ج) والتدابير على المستوى الوطني (33). ورحبت الدول الأعضاء بالتقرير لتوافقه مع "التزام إشبيلية" (انظر أدناه)، ولا سيما ما تضمنه من اقتراح بإنشاء منتدى للمقترضين لتبادل المعارف والخبرات وتقديم المشورة وتعزيز فعالية تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في المحافل الدولية.

41 - وتتقاطع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المعنونة "التزام إشبيلية" (34)، في نقاط عديدة مع ميثاق المستقبل ومع عمل فريق الخبراء المعني بالديون. ويقدّم الفرع "هاء" من التزام إشبيلية، المعنون "الديون والقدرة على تحملها"، توصيات جريئة تقضي بوضع هيكل للديون يركّز على التنمية، بما في ذلك إنشاء منصة للمقترضين (أعلن عنها في إطار "منهاج عمل إشبيلية") (35)، وزيادة الإقراض الرسمي بالعملات المحلية، وخفض تكلفة الاقتراض، ووضع مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، وإنشاء سجل مركزي عالمي لبيانات الديون، والشروع في عملية حكومية دولية في الأمم المتحدة لسد الثغرات في هيكل الديون.

#### سادسا - التوصيات السياساتية

42 - تؤدي البيئة الجيوسياسية وبيئة الاقتصاد الكلي الحاليتان إلى تعقيد إدارة الديون الخارجية للبلدان النامية وتتسببان في تفاقم أزمة الديون والتنمية التي ما فتئت تتنامي.

43 - وعلى نحو ما يؤكد فريق الخبراء المعني بالديون، فمن أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق التنمية المســــتدامة مع الحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي، من الأهمية بمكان خفض تكلفة التمويل الجديد، وزيادة حجم التمويل الجديد الطويل الأجل المقدم، وخفض تكاليف خدمة الديون القائمة، وعند الاقتضاء، خفض حجم الديون القائمة. ولتحقيق هذه النتائج، ينبغي تنفيذ ثلاثة أنواع من المبادرات المتكاملة هي: التدابير المتعددة الأطراف، والتعاون بين البلدان النامية، والتدابير الوطنية. والمبادرات المبينة أدناه تتماشى مع توصيات الفريق.

44 - وعلى المستوى المتعدد الأطراف، من الضروري إجراء عدد من الإصلاحات لإنشاء نظام مالي عالمي متمحور حول التنمية، يساهم في تحقيق النتائج المذكورة أعلاه، بما في ذلك:

(أ) توسيع نطاق التمويل الميسر من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية بما في ذلك بواسطة آليات لحشد رأس المال الخاص بشكل يعوّل عليه. ويتطلب ذلك تعزيز التمويل الميسر والمنح وخفض تكلفة التمويل غير الميسر والحد من طابع التمويل الاعتيادي المتقلّب بحسب الدورات. وزيادة حصة القروض بالعملة المحلية بالغة الأهمية أيضا لأن مخاطر العملة هي من المسببات الرئيسية لارتفاع تكلفة رأس المال التي تواجه البلدان النامية. ومن بين الإصلاحات الضرورية لتحقيق ذلك تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض المستقل لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي قامت به مجموعة العشرين، وإعادة إصدار حقوق السحب الخاصة وإعادة توجيهها بانتظام، وتجديد موارد

25-11988 **16/24** 

\_

Confronting the debt crisis: 11 action to unlock sustainable financing, Report of the UN Secretary- (33)

General's Expert Group on Debt (United Nations publication, 2025)

<sup>.</sup>A/CONF.227/2025/L.1 (34)

https://financing.desa.un.org/ffd4/sevilla-platform-action انظر (35)

المساعدة الإنمائية الدولية للبنك الدولي وغيرها من الصناديق ذات الصلة من خلال التبرعات، واعتماد معايير للأهلية تتجاوز مستوى الدخل، مثل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة.

- (ب) تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية لزيادة فعاليتها وإمكانية الوصول إليها وقابلية التنبؤ بها بالنسبة للبلدان النامية. ويشمل ذلك تعزيز دعم السيولة من خلال تجديد موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي، وسائر الصناديق ذات الصلة (على سبيل المثال، من خلال التبرعات أو مبيعات الذهب) وتيسير عمليات إعادة شراء قروض البنك الدولي؛ ومواصلة تخفيض الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان الواقعة في حالة المديونية الحرجة أو التي يشتد خطر وقوعها فيها؛ وخفض تكلفة خطوط الائتمان غير الميسَّرة لصندوق النقد الدولي؛ وإلغاء معدلات الفائدة المتدرجة على الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي؛ وتتقيح الحصص صندوق النقد الدولي؛ وتتقيح الحصص.
- (ج) معالجة أوجه القصور في الإطار المشترك لمعالجة الديون لمجموعة العشرين، الذي يمثّل حاليا الآلية الرئيسية لإعادة هيكلة الديون السيادية. ويتطلب ذلك توسيع نطاق الأهلية ليشمل جميع البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات على صعيد الملاءة المالية، وتنفيذ تجميد تلقائي لخدمة الدين أثناء المفاوضات، واستهلال مفاوضات موازية مع لجان الدائنين، وزيادة كفاءة عملية إعادة الهيكلة وسرعتها، واعتماد معايير واضحة لمنح معاملة متماثلة، والنص على أحكام العمل الجماعي وأدوات لتحفيز مشاركة الدائنين من القطاع الخاص، والحرص بطريقة متسقة ومتوازنة على تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالإقراض في حالات تراكم المتأخرات.
- (د) اعتماد تحليلات للقدرة على تحمل الدين تتمحور حول تحقيق التنمية المستدامة وتعتبر أن حالات موازين المدفوعات هي القيد الاقتصادي المهيمن على النمو والتنمية في معظم البلدان النامية. ويتطلب ذلك إدخال العديد من التغييرات على أطر العمل الحالية لاستدامة الدين المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما يشمل الاعتراف بأثر الصدمات المناخية واحتياجات الاستثمار في التنمية والعمل المناخى، وتداعياتها على أصول القطاع العام.

45 - وتشمل الإجراءات على المستوى القطري التي تتطلب التنسيق والمساعدة التقنية وبناء القدرات ما يلي: برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات لمكاتب إدارة الديون والخزائن من قبل مؤسسات دولية مثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد ونظام ميريديان (Meridian) ونظام تسجيل وإدارة الديون التابع لأمانة الكمنولث؛ وتقديم المساعدة التقنية لدعم تطوير ساسلة المشاريع الاستثمارية؛ واستحداث ضمانات منخفضة التكلفة بالعملة الأجنبية وغيرها من آليات التحوط وتحويل العملات؛ ومنصة لمبادلة الدين بالتنمية توفر المعلومات والمساعدة التقنية التي ترشد الاستخدام؛ ومنتدًى للمقترضين تدعمه أمانة دائمة مزودة بما يكفى من الموارد.

46 – وعلى المستوى الوطني، ينبغي للبلدان القيام بما يلي: تحسين جودة سلسلة المشاريع الاستثمارية أو المنصات القطرية؛ والحد من تكاليف المعاملات المتعلقة بمبادلة الديون من خلال توسيع نطاقها وتوحيدها ومواءمة مؤشرات الأداء الأساسية المرتبطة بها مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛ وتحسين خصائص الديون الحالية من خلال تغيير فئة العملة، وخفض تكلفتها وزيادة آجال استحقاقها؛ وتعزيز استراتيجيتها للاتصال مع المستثمرين ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية؛ وتسويق فرص الاستثمار لدى المقرضين الثنائيين غير التقليديين.

## المرفق الأول

## الديون الخارجية للبلدان النامية

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

,					
	متوسط الفترة 2009–2024	2021	2022	2023	<sup>(1)</sup> 2024
جميع البلدان النامية <sup>(ب)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	8 479,60	11 384,65	11 234,12	11 443,17	11 738,21
الدين الخارجي الطويل الأجل	5 940,40	7 969,32	7 858,85	7 978,84	8 182,37
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	49,4 في المائة	50,7 في المائة	50,8 في المائة	51,1 في المائة	50,9 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	50,6 في المائة	49,3 في المائة	49,2 في المائة	48,9 في المائة	49,1 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	2 337,68	2 982,25	2 964,61	3 055,14	3 139,02
مجموع خدمة الديون الخارجية	1 037,89	1 387,32	1 525,64	1 696,33	1 649,31
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	259,97	353,00	364,27	356,45	451,40
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	12,3	13,8	13,0	15,1	13,9
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	3,8	4,3	4,2	3,9	4,8
جميع البلدان النامية، باستثناء الصين <sup>(ب)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	6 758,01	8 660,30	8 786,07	9 022,96	9 304,29
الدين الخارجي الطويل الأجل	5 253,63	6 741,87	6 724,18	6 894,61	7 089,24
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	50,9 في المائة	52,9 في المائة	52,4 في المائة	52,4 في المائة	51,8 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	49,1 في المائة	47,1 في المائة	47,6 في المائة	47,6 في المائة	48,2 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	1 322,48	1 536,03	1 699,42	1 767,74	1 842,17
مجموع خدمة الديون الخارجية	840,62	1 050,02	1 096,94	1 310,85	1 322,19
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	229,92	302,64	291,41	302,28	378,55
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	14,4	16,1	13,7	17,0	16,3
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	6,7	8,7	7,3	7,0	8,4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي $^{(\Im)}$	623,84	839,82	856,57	879,24	904,90
الدين الخارجي الطويل الأجل	493,82	662,55	667,89	687,66	715,89
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	69,2 في المائة	72,6 في المائة	72,8 في المائة	73,5 في المائة	72,9 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	30,8 في المائة	27,4 في المائة	27,2 في المائة	26,5 في المائة	27,1 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	95,35	107,86	119,78	119,70	114,61
مجموع خدمة الديون الخارجية	58,18	86,05	87,82	84,23	109,72

25-11988 **18/24** 

	متوسط الفترة 2009–2024	2021	2022	2023	<sup>(1)</sup> 2024
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	30,64	43,82	45,10	46,42	63,47
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(ء)</sup>					
مجموع خدمة الدي <i>ن/</i> الصادرات <sup>(م)</sup>	13,6	19,2	16,8	17,3	21,6
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	10,2	13,8	12,8	13,9	18,7
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	2 148,51	2 610,45	2 634,53	2 710,61	2 756,90
الدين الخارجي الطويل الأجل	1 774,15	2 125,82	2 129,08	2 183,65	2 224,71
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	50,72 في المائة	53,5 في المائة	53,2 في المائة	53,3 في المائة	52,9 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	49,3 في المائة	46,5 في المائة	46,8 في المائة	46,7 في المائة	47,1 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	316,97	360,14	378,36	404,60	411,89
مجموع خدمة الديون الخارجية	291,65	375,42	342,61	460,40	414,05
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	93,46	114,94	92,45	105,90	124,57
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) $^{(\cdot)}$					
مجموع خدمة الدي <i>ن/</i> الصادرات <sup>(م)</sup>	22,8	27,1	20,8	27,9	23,9
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	6,3	8,5	5,7	5,9	6,8
أوروبا ووسط آسيا					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	641,41	710,70	744,19	797,93	830,04
الدين الخارجي الطويل الأجل	497,95	556,22	548,85	573,45	604,49
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	36,4 في المائة	41,3 في المائة	42,2 في المائة	42,4 في المائة	42,0 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	63,6 في المائة	58,7 في المائة	57,8 في المائة	57,6 في المائة	58,0 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	135,19	138,91	180,52	209,79	212,12
مجموع خدمة الديون الخارجية	114,33	118,08	129,21	140,57	140,31
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	21,50	30,16	29,62	34,02	36,85
مؤشرات الديون (النسبة المئوية $)^{(\cdot)}$					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	29,2	27,5	23,2	25,2	24,5
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	5,8	9,4	8,1	7,4	7,0
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	3 315,11	4 874,58	4 651,57	4 643,86	4 741,45
الدين الخارجي الطويل الأجل	1 829,53	2 820,62	2 726,40	2 695,03	2 716,18
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	35,7 في المائة	34,7 في المائة	34,6 في المائة	35,6 في المائة	36,7 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	64,3 في المائة	65,3 في المائة	65,4 في المائة	64,4 في المائة	63,3 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	1 450,32	1 971,75	1 847,01	1 869,99	1 933,17
مجموع خدمة الديون الخارجية	382,04	578,86	707,41	700,40	637,77
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	64,95	98,95	128,78	100,57	126,55

	متوسط الفترة				
	2024-2009	2021	2022	2023	(1)2024
- مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	8,7	10,2	11,4	11,9	10,0
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	1,7	1,9	2,5	1,9	2,4
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، باستثناء الصين					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي $^{(3)}$	1 593,07	2 150,23	2 203,52	2 223,65	2 300,22
الدين الخارجي الطويل الأجل	1 142,94	1 593,17	1 591,73	1 610,80	1 625,88
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	34,3 في المائة	31,7 في المائة	30,1 في المائة	30,5 في المائة	31,1 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	65,7 في المائة	68,3 في المائة	69,9 في المائة	69,5 في المائة	68,9 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	434,21	525,52	581,82	582,58	621,71
مجموع خدمة الديون الخارجية	184,99	241,56	278,72	314,91	314,16
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	34,98	48,59	55,92	46,40	54,86
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) $^{(c)}$					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	10,4	11,3	11,3	13,3	12,2
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	9,0	10,9	11,4	9,1	10,2
جنوب آسيا					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	694,72	912,80	918,69	961,45	1 009,14
الدين الخارجي الطويل الأجل	552,17	719,36	713,06	761,35	796,81
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	56,4 في المائة	58,1 في المائة	58,7 في المائة	57,9 في المائة	57,4 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	43,6 في المائة	41,9 في المائة	41,3 في المائة	42,1 في المائة	42,6 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	118,91	151,70	164,93	157,62	168,73
مجموع خدمة الديون الخارجية	71,76	76,06	93,69	109,74	116,63
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	27,95	34,04	37,85	40,74	61,07
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	11,6	9,8	10,4	12,2	12,3
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	4,8	4,5	4,8	4,8	6,6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	1 056,00	1 436,30	1 428,55	1 450,08	1 495,78
الدين الخارجي الطويل الأجل	792,77	1 084,76	1 073,57	1 077,70	1 124,29
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	69,3 في المائة	73,2 في المائة	72,3 في المائة	71,1 في المائة	67,1 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	30,7 في المائة	26,8 في المائة	27,7 في المائة	28,9 في المائة	32,9 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	220,95	251,89	274,00	293,44	298,50
مجموع خدمة الديون الخارجية	119,93	152,85	164,89	201,00	230,83
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	21,46	31,09	30,48	28,79	38,89
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					

25-11988 **20/24** 

	متوس <u>ط</u> الفترة 2009–2024	2021	2022	2023	<sup>()</sup> 2024
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	8,8	11,3	8,8	11,4	13,1
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	7,2	10,4	7,9	7,8	10,8
أقل البلدان نموا					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	385,03	550,39	559,30	585,49	611,17
الدين الخارجي الطويل الأجل	327,16	456,36	464,52	491,00	514,69
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	75,3 في المائة	74,0 في المائة	74,0 في المائة	73,9 في المائة	74,3 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	24,7 في المائة	26,0 في المائة	26,0 في المائة	26,1 في المائة	25,7 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	36,28	52,28	53,22	49,55	49,46
مجموع خدمة الديون الخارجية	28,13	44,83	46,53	46,05	67,17
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	18,12	25,75	24,13	28,02	43,03
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(٠)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	12,2	16,9	14,5	15,0	21,0
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	11,3	14,5	11,8	14,6	22,3
الدول الجزرية الصغيرة النامية <sup>(و)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	770,80	1 087,24	1 155,39	1 159,92	1 191,54
الدين الخارجي الطويل الأجل	537,33	790,56	824,03	833,76	851,11
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	13,3 في المائة	12,0 في المائة	12,1 في المائة	12,6 في المائة	12,8 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	86,7 في المائة	88,0 في المائة	87,9 في المائة	87,4 في المائة	87,2 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	228,38	288,20	323,41	318,39	329,00
مجموع خدمة الديون الخارجية	80,86	117,03	132,17	163,46	159,82
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	5,04	5,95	6,19	8,81	9,40
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	11,0	13,4	12,7	16,6	15,2
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	15,0	15,7	13,9	17,9	17,1
البلدان المتوسطة الدخل <sup>(ز)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	6 453,9	8 620,4	8 426,6	8 596,1	8 759,6
الدين الخارجي الطويل الأجل	4 440,8	5 868,2	5 736,5	5 830,5	5 958,5
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	52,4 في المائة	54,1 في المائة	54,8 في المائة	55,6 في المائة	55,7 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	47,6 في المائة	45,9 في المائة	45,2 في المائة	44,4 في المائة	44,3 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	1 849,6	2 399,0	2 343,3	2 421,0	2 458,8
مجموع خدمة الديون الخارجية	834,6	1 117,1	1 215,6	1 336,4	1 286,8
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	255,5	345,7	358,4	350,7	439,3
مؤشرات الديون (النسبة المئوية)					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(ه)</sup>	12,7	13,9	13,3	15,2	13,8

	متوس <u>ط</u> الفترة 2009–2024	2021	2022	2023	<sup>(1)</sup> 2024
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	3,8	4,2	4,2	3,9	4,7
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا <sup>(ز)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	4 898,2	6 501,0	6 256,2	6 338,5	6 426,7
الدين الخارجي الطويل الأجل	3 197,2	4 202,2	4 064,7	4 063,6	4 123,9
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	47,6 في المائة	49,1 في المائة	49,7 في المائة	50,7 في المائة	51,2 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	52,4 في المائة	50,9 في المائة	50,3 في المائة	49,3 في المائة	48,8 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	1 600,6	2 071,6	1 966,8	2 054,3	2 083,5
مجموع خدمة الديون الخارجية	669,6	913,8	983,5	1 076,5	994,6
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	178,3	242,8	253,4	239,1	284,9
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدي <i>ن/</i> الصادرات <sup>(م)</sup>	12,9	14,3	13,7	15,7	13,7
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	3,1	3,5	3,5	3,1	3,7
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا <sup>(:)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	1 555,7	2 119,4	2 170,4	2 257,6	2 333,9
الدين الخارجي الطويل الأجل	1 243,6	1 666,0	1 671,8	1 767,0	1 834,6
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	64,7 في المائة	66,7 في المائة	67,1 في المائة	66,8 في المائة	66,0 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	35,3 في المائة	33,3 في المائة	32,9 في المائة	33,2 في المائة	34,0 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	249,0	327,4	376,5	366,7	375,6
مجموع خدمة الديون الخارجية	165,0	203,3	232,1	259,8	290,9
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	77,1	102,9	105,0	111,7	152,4
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	11,9	12,1	11,8	13,3	14,1
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	7,5	8,3	7,8	8,1	10,2
البلدان المنخفضة الدخل <sup>(ز)</sup>					
إجمالي أرصدة الدين الخارجي <sup>(ج)</sup>	163,9	223,1	223,5	232,0	240,5
الدين الخارجي الطويل الأجل	140,6	186,4	188,9	198,2	204,6
حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا	69,5 في المائة	66,2 في المائة	64,6 في المائة	65,6 في المائة	65,7 في المائة
حصة الديون الخاصة غير المضمونة	30,5 في المائة	33,8 في المائة	35,4 في المائة	34,4 في المائة	34,3 في المائة
الديون الخارجية القصيرة الأجل	11,6	14,0	12,2	10,5	12,3
مجموع خدمة الديون الخارجية	8,6	16,2	12,9	13,1	25,4
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا	4,4	7,2	5,8	5,6	12,4
مؤشرات الديون (النسبة المئوية) <sup>(ء)</sup>					
مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(م)</sup>	11,7	19,7	13,1	13,1	24,2
خدمة الدين المتعلقة بالديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية	7,5	11,8	8,4	8,1	18,1

25-11988 22/24

المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استنادا إلى البنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

- (أ) أرقام عام 2024 هي تقديرات صادرة عن أمانة الأونكتاد.
- (ب) تُعرَّف البلدان النامية بما يتماشى مع تصنيفات البلدان المعتمدة في إحصائيات الأونكتاد.
- (ج) يشمل إجمالي أرصدة الديون الخارجية، الديون الخارجية الطويلة الأجل، والديون الخارجية القصيرة الأجل، وائتمان صندوق النقد الدولي.
  - (د) جرى تعديل سلاسل البيانات المستخدمة في حساب النسب وفقا لتوافر البيانات.
    - (ه) تشمل الصادرات صادرات السلع والخدمات.
- (و) تُعرَّف الدول الجزرية الصغيرة النامية وفقا لتصنيفات مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
  - (ز) تُصنَّف فئات الدخل وفقا لتصنيفات البنك الدولي للدخل لعام 2024.

المرفق الثاني المساعدة الإنمائية الرسمية

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

	المساعدة حسب الجهة المتلقية					
	متوسط الفترة 2019-2019	2020	2021	2022	2023	
	2009-2019	2020	2021	2022	2023	
البلدان المتقدمة النمو	4,99	7,16	7,71	34,58	45,25	
البلدان النامية	128,25	171,60	175,73	163,22	167,55	
جهات متلقية غير محددة	34,72	44,87	51,67	79,07	75,65	
المساعدات حسب المناطق <sup>(ا)</sup>						
أفريقيا	57,81	81,37	84,76	78,85	76,94	
الأمريكتان	11,89	14,55	14,46	15,91	14,23	
آسيا	56,46	72,46	72,75	65,42	73,36	
أوروبا	4,99	7,16	7,71	34,58	45,25	
أوقيانوسيا	2,09	3,21	3,77	3,04	3,03	
المساعدة حسب الفئات التي تنتمي إليها البلدان النامية من حيث الدخل						
البلدان المنخفضة الدخل	37,04	54,95	54,33	47,33	52,22	
البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل	57,09	74,45	77,66	74,83	73,72	
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	22,81	26,75	25,51	25,18	25,58	
الجهات المتلقية دون الإقليمية، والإقليمية، وغير المحددة	10,35	171,60	175,73	163,22	167,55	
المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية						
أقل البلدان نموا	49,53	68,91	66,95	62,60	67,28	
الدول الجزرية الصغيرة النامية	5,64	7,24	7,53	6,19	6,79	
المساعدة حسب الأداة						
المِنَح	89,61	106,14	118,73	105,38	113,24	
القروض الميسرة	37,43	63,95	55,25	56,42	53,98	
الاستثمارات في رأس المال	1,21	1,52	1,75	1,42	0,33	
- أقل البلدان نموا، المنح	39,58	46,40	49,48	45,37	48,41	
الدول الجزرية الصغيرة النامية، المنح	4,91	4,89	5,30	4,48	5,16	

المصدر: حمابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية استنادا إلى نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتتمية في الميدان الاقتصادي. (أ) تُصنَّف المناطق حسب الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي (M49).

25-11988 **24/24**